استمـــــــارة المشاركـــــــة

اللقب: فتحي

الاسم: وردية

الوظيفة: أستاذة

الرتبة العلمية: أستاذة محاضرة أ

مكان العمل: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو

الهاتف: 05-61-97-62-47

العنوان الالكتروني : ourdia_f@yahoo.fr

محور المداخلة: تنظيم عقود تفويضات المرفق العام

عنوان المداخلة: تفويض المرفق العام : تكريس للشراكة بين القطاع العام والخاص في القانون الجزائري

ملخـــــــص المـــــــداخلـــــــة

في ظل عجز الدولة عن مواكبة متطلبات الحياة الاقتصادية في تسيير المرفق العام عمدت إلى التفكير عن بديل لهذا العجز بالطريقة التي تلبي من خلالها احتياجات المنتفعين من هذا المرفق العام. فطهر لأسلوب جديد زهو اللجوء إلى القطاع الخاص بالاستعانة بالمتعاملين الاقتصاديين لتسير المرفق العام من خلال آليات لتعاقد أبرزها تفويض المرفق العام.

المشرع الجزائري لم يخرج عن هذا المسار حيث كرس تفويض المرفق العام كأسلوب لتسيير المرفق العام في الجزائر بداية بالنصوص المنظمة لمرفق العام ذات الطابع الصناعي والتجاري على غرار قانون المياه والكهرباء والغاز وصولا الى وضع نص بتفويض المرفق العام المتمثل في المرسوم الرئاسي رقم 15-247 والمرسوم التنفيذي رقم 18-199 الخاص بتفوض المرفق العام حاول من خلاله المشرع والسلطة التنفيذية تبيان العرض من تكريس الآلية والأحكام المنظمة لها. ذلك يثير الاهتمام والتساؤل حول البعد المنتظر من وراء إقحام تفويض المرفق العام في القانون الجزائري خاصة في مسألة إدخال القطاع الخاص فعلا إلى تسير المرفق العام؟

ذلك يستدعي التطرق إلى:

أولا: آلية التعاقد لتفويض المرفق العام: بين التكريس والشراكة.

ثانيا: أثار تكريس التعاقد بواسطة تفويض المرفق العام.